

اقتصاد

ميشال كرم

Michelkaram2@hotmail.com

إضراب مفتوح لموظفي الإدارة العامة شكّ مؤسساتها
نوال نصر: رأب الخلل مدخله الإصلاح الشامل

عادت رابطة موظفي الإدارة العامة الى الاضراب المفتوح اعتباراً من يوم الاثنين 13 حزيران 2022، واعلنت عن سلسلة مطالب منها تصحيح الاجور وفق منصة صيرفة والتخفيف من دوام العمل، باعتبار ان رواتبهم لم تعد تكفيهم للوصول الى مراكز عملهم بعدما بلغت ادنى مستوياتها بفعل الازمة الاقتصادية التي تعصف بالبلد

شّل الاضراب المؤسسات الحكومية بعدما التزم الموظفون قرار الرابطة في مختلف المناطق اللبنانية احتجاجاً على الاوضاع المتردية، بفعل ارتفاع سعر صرف الدولار في مقابل الليرة ورفع الدعم عن المحروقات والاتصالات والادوية والمواد الغذائية، وتأثرت سلباً حركة الإيرادات التي تحتاجها الدولة، وكذلك خدمات المواطنين مع توقف عمل ادارات الدولة وانتاجيتها، والرابطة التي حاولت الصمود لكي لا تتوقف كلياً عن تسيير شؤون المرافق العامة، اضطرت راهنا الى اتخاذ هذه الخطوة حتى يحصل الموظفون على مطالب لا تلامس الحد الأدنى من حقوقهم لأجل حياة كريمة، وابتقت اجتماعاتها مفتوحة لمواكبة المستجدات ومناقشة الخطوات التصعيدية المناسبة.

في لقاء مع "الامن العام"، اضاءت رئيسة الرابطة نوال نصر على ابرز نقاط الازمة التي تعاني منها الادارات العامة، لاسيما آفة الفساد التي تعوق نهضة الوطن ونموه الاقتصادي.

■ ما هي ابرز المطالب التي تسعون الى تحقيقها؟
□ المطالب التي تسعى الرابطة اليها وتعتبرها حقوقاً بديهية هي:

اولاً: أ- تصحيح الرواتب والمعاشات والتعويضات وفقاً لارتفاع مؤشر الغلاء او وفقاً لمنصة صيرفة، وذلك بعد تصحيح الخلل الناتج من القانون رقم 46/2017 (سلسلة الرتب والرواتب) في حق الاجراء والمتقاعدين، والفئات الخامسة والرابعة رتبة ثانية.

ب- رفع الغبن اللاحق بالمتقاعدين:
- اعادة احتساب المعاش التقاعدي على اساس مئة في المئة.
- الغاء ضريبة الدخل عن هذا المعاش عملاً بقرار

المجلس الدستوري رقم 13/2017. ثانياً: الزيادة الفورية للتقديرات الصحية والاجتماعية في تعاونية موظفي الدولة والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بما يتناسب مع ارتفاع كلفتها. ثالثاً: تأمين قسائم بنزين للموظفين بما يتناسب مع المسافات التي تفصلهم عن مراكز عملهم. رابعاً: اعادة الدوام الرسمي الى الساعة الثانية من بعد ظهر ايام الاثنين والثلاثاء والاربعاء والخميس والساعة الحادية عشرة قبل الظهر من ايام الجمعة، لأن الدوام الحالي اصبح في ظل الظروف الراهنة غير مبرر ومستحيل التطبيق، لناحية تأثيره وعدم مراعاته للحياة العائلية والاقتصادية أيضاً.

■ هذه المطالب على رغم اهميتها واحقيتها، لا تتضمن بنوداً اصلاحية لتحسين اداء الادارة مما تتخبط فيه؟

□ لا يمكن مرور الكرام على اهمية المطالب من دون اعطائها حق الاولوية في الظروف التي يعيشها الموظفون اسوة بكل محدودي الدخل بالليرة اللبنانية الذين ما زالت رواتبهم وتعويضات صرفهم تسعر على اساس دولار 1500 ليرة، علماً انها الأدنى في القطاع العام اذ يبلغ راتب شريحة كبرى منهم حوالي المليون ليرة اي نحو دولار واحد يومياً (الفئة الخامسة، والاجراء الذين لا يصلون بعد 40 سنة الى مليوني ليرة بعد نصف مفايل سنوات اقدميتهم في القانون رقم 2017/46 وتتدرج هذه الرواتب لتصل الى مليون و250 الفا ومليون و600 الف لموظفي الفئة الرابعة، مليونين و250 الفا اي دولارين ونصف لرؤساء الدوائر والاقسام، وثلاثة ملايين اي 3,3 دولارات لموظفي الفئة الثانية اي رؤساء المصالح والمديرين). ان



رئيسة رابطة موظفي الإدارة العامة نوال نصر.

قرار لوقف التوظيف، من دون اي معايير ومن دون دراسة للحاجة اليهم في المراكز التي عينوا فيها. القاعدة ان يدخل الموظفون الى الادارة عبر مباريات يجريها مجلس الخدمة المدنية او اية ادارة اخرى يحددها القانون وفقاً للاصول، بعد دراسة الحاجة اليهم في الوظائف المستهدفة، وهم يخضعون لشروط تعيين تتناسب ومهام هذه الوظائف، مما لا يتيح للمرجعيات المذكورة ولا لغيرها امكان التأثير في النتائج. يبدو جلياً اصرار بعض السياسيين على تهميش دور مجلس الخدمة المدنية، وعلى ضرب مبدأ الكفاية والجدارة، والتوظيف خارج اطار القانون والنصوص المرعية الاجراء، مما شكل عقبة اساسية في استقرار الادارة وسير عملها وحسن ادائها، وتحويلها الى ملكيات خاصة لهذه المرجعيات. نحن كرابطة نضئ على الخلل، نقترح، نعلي الصوت، قد نصيب وقد نخفق، وغالباً ما نكون امام مسؤول غير مسؤول.

■ هناك من يدعوكم الى قيادة ثورة بيضاء لانتشال المؤسسات والادارات من واقعها المزري عبر مكافحة الفساد والرشوة والنهب الضريبي واحالة المرتكبين على التفتيش المركزي لبدء اجراء اصلاحات حقيقية بدلا من شل الادارات؟

□ ان مقولة ان لا مال لدى الدولة مرفوضة، والتذرع بها هو استخفاف بعقل المواطن، ان يعلنوا افلاس الدولة، ليس قبل اجراء اصلاحات جذرية جريئة في كل المؤسسات والمرافق العامة، وقبل اعادة الاموال المنهوبة واطلاق يد القضاء لاسترجاعها وهي كفيلة بتصفير العجز، وقبل الغاء الاعفاءات الخاصة للشركات العقارية والتجارية والمالية وللشخصاء ايضا، وقبل استعادة الاملاك المحتلة من بحرية ونهرية وبرية التي تدر على ناهيها الوف المليارات، وقبل اعادة النظر بايجارات الدولة التي تكلف اضعاف ما يتكلف شاغلوها من الموظفين من رواتب، فقط لأن ملكيتها لمحتظين، وقبل استعادة ما نهبت المصارف، ووضع حد للقرصنة التي تمارسها، وقبل الغاء كل الشركات والمشاريع الخاصة المنشأة داخل الادارات وتستنزف موازنتها، وقبل اعادة النظر في الرواتب الجنونية، وقبل ان تحاسبوا الفاسدين من كل من تولى منصبا عاما او وظيفة عامة.

الاصرار على التوظيف خارج
اطار القانون شكك عقبة في
تطوير الادارة

مشاريع قوانين الموازنات او في مشاريع واقتراحات نصوص اخرى. اننا مصرون دائماً باللحم الحي على اعادة الادارة العامة الى دورها الرائد.

■ معظم الموظفين الذين دخلوا الادارة بدعم من مرجعيات سياسية او حزبية او مذهبية يعطون الاولوية في ادائهم لمصالح تلك المرجعيات على حساب المصالح العامة، مما ادى الى انحراف الادارة عن مسارها السليم. هل تسعى الرابطة الى اعادة الاعتبار الى كفاية الموظف؟

□ الموظفون الذين دخلوا الادارة بدعم من مرجعيات سياسية او طائفية، ليسوا القاعدة بل الاستثناء ولو انهم اصبحوا كثر بعد الانزالات التي حصلت على الادارة من السياسيين، في ظل

الاولى من خارج الملاك، وهذا ما ادى الى امرين:
• دخول قيادات بعضها غير كفيّة الى الادارة العامة.

• الالهم هو التعيين السياسي الصرف في هذه المواقع ما يصادر كل ما في الادارة من طاقات وامكانيات واهداف لخدمة السياسي الداعم لهذا الموظف.

من هذه الضربات ايضا، التسلل الى صلاحيات الاجهزة الرقابية والقضائية، والالتفاف على هذه الصلاحيات بوسائل لا تألفها الدول، بتشريعات غير متألّفة مع الغاية المعلنة، او باجتهاادات تنزع هذه الصلاحيات، او تعطلها عبر افراغ الاجهزة من الطاقات والعناصر، من خلال مصادر الصلاحيات في الادارة الواحدة، ما تحاول الرابطة القيام به حالياً وباصرار، هو اعادة الموظف الى دائرة الحياة بعد ان خرج منها بالكامل، لكي يبقى صامداً وقادراً على تقديم الخدمة للمواطن. لانوم المواطن على انعدام ثقته بالادارة في ظل تراجع ادائها نتيجة هذا الواقع، لكن نطلب منه ان يصبو البوصلة.

الرابطة ليست سلطة، هي تصوب على الخطأ الجرم، تناضل في سبيل منعه بكل السبل المتاحة ومنها التواصل مع اصحاب القرار، كثيرا ما تتمكن من التأثير همسا ومصيرا نصوص ذات صلة، ان في